جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

السنة الجامعية 2023-2024

مقياس : المجتمع الجزائري وفعالياته **د/ فهيمة عمريوي**

السنة الثانية ماستر

المحاضرة الثامنة: دور الأوقاف الاجتماعي والاقتصادي.

الوقف هو قطع التصرف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها وصرف المنفعة لجهة الغير وبذلك فهو يندرج ضمن الصدقة الجارية وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل واسع في الجزائر خلال العهد العثماني اشتهر نوعان من الوقف، الوقف الذري أو الأهلي وتعود منفعته أولاً للأشخاص اللذين خصهم مؤسس الوقف بالاستفادة سواء كانوا من ذريته أو أقربائه أو غيرهم. وفي حالة انقراضهم ترجع المنفعة للجهة الخيرية التي حددها الواقف. أما الوقف الخيري فتعود منفعته مباشرة لجهة الخير سواء فقراء أو مساجد وغيرها.

المؤسسات الوقفية في الجزائر أثناء العهد العثماني: تتمثل في

مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين

تعد مؤسسة الحرمين الشريفين من أقدم المؤسسات الوقفية بالجزائر تميزت الأملاك الموقوفة لصالحها بكثرتها، حيث قدرت الأملاك الموقوفة في مدينة الجزائر لصالح هذه المؤسسة بثلاثة أرباع الأملاك الموقوفة. ونظرا إلى أهمية تلك الأوقاف، فقد عمل على تسييرها عدد هام من الموظفين، حيث تقاسم عمليه الإشراف عليها العنصر التركي والأندلسي. فمن بين الذين تولوا الإشراف عليها نجد عام 1653، محمد آغا بن حسن التركي وغلي آغا بن محمود التركي والتاجرين الحاج علي كلاطو بن موسى الأندلسي والحاج محمد بن فاتح الأندلسي. وكانت مداخيل الأملاك المحبسة تجمع وتضبط وتصفى جل حساباتها بالمجلس العلمي، بحضور اللجنة المشرفة على مؤسسة الحرمين، والمفتيين المالكي والحنفي والقاضيين المالكي والحنفي وشيخ البلد وأمين الأمناء، إضافة إلى ممثل عن الجيش برتبة ياياباشي، أما عملية الإشراف فقد تولاها الباشا أو الداي.

حددت مؤسسة مقرًا لها في حانوت يقع بالبادستان يُعرف بدكان الحرمين الشريفين وأحياناً بدكان الحُبس، يجتمع فيه موظفو المؤسسة للنظر في مختلف شؤونها، وفي نفس المكان وُجد صندوق تودع فيه الصدقات الموجهة لهذه الفئة والأموال الناتجة عن استثمار أوقافها بواسطة الكراء، فمثلا في أوائل رمضان من سنة 1130هـ/سبتمبر1718م أَدخل الأمناء إلى الصندوق مبلغ مالي قيمته 800 ذهبا عينا سلطانياً.

كما كان هذا الدكان مقرًا تحفظ فيه أموال المسافرين وأمانات اليتامى، حيث فضّل العديد من الناس وضع أموالهم في الدكان خوفاً من الاعتداءات التي قد تتعرض لها منازلهم، ومن الأمانات المودعة بدكان الحرمين نذكر أمانة الريس الحاج حميدة إبن أمين العطارين وربيبه بن يوسف وضعها بالدكان في أوائل ربيع الثاني سنة 1238هـ/ ديسمبر1822م على يد القاضي السيد الحاج مفتاح قاضي الحنفية، كما كان الأوجاق يودعون فيه أموالهم مثل أمانة الجنود المقيمين في بيت والي رئيس بدار الإنكشارية الخراطين سنة 1208هـ/ 1794م.

قدم الدكان يقدم قروضاً للمستحقين، ويتم ذلك بعدة طرق كقيام المقترض بوضع ضمان في الدكان يسمى بالرهن، وفي غالب الأحيان كانت الأشياء المرهونة لها قيمة نقدية وأهمها الحلي من فضة وذهب ومرجان وأحيانا أخرى كان المقترضون يقدمون رهنا يتمثل في ثمن كراء العقارات العائدة لهم سواءً بالملكية أو بالوقف، ووجدت فئة ثالثة ضمنت قروضها بواسطة أشياء أخرى كالألبسة، إضافة إلى القروض بالرهن، قدم الدكان قروضاً أخرى بدون رهن سواء لأشخاص أو لمؤسسات وقفية لتغطية نفقاتها في حالة قلة مردود أوقافها. أما النوع الثالث من القروض فتمثل في القروض ذات الفائدة أو ما يعرف بالمضاربة بتقديم أموال لمن يطلبها من التجار مقابل نصيب من الربح للدكان، وبالدكان أيضًا تحفظ أشياء أخرى كعقود العقارات لاستعمالها كحجج لإثبات الملكية.

كان موسم أداء فريضة الحج مناسبة لإرسال ما تم جمعه من أموال بعد كراء الأملاك الموقوفة لصالح فقراء الحرمين الشريفين، ويُطلق على الكيس الذي تُحمل فيه الصدقات الموجهة لهذه الفئة بالصُرة، وذلك بعد خَصم مختلف المصاريف المتعلقة بالصيانة وغيرها.

ولا يستفيد فقراء المدينتين وحدهم بمداخيل تلك الأحباس، بل تقتطع منها مبالغ لتسديد رواتب الموظفين، وأخرى لصيانة العقارات الموقوفة إلى غير ذلك. وما تبقى من ذلك كله يوجه كصدقة سنويا إلى فقراء المدينتين وهو ما يعرف " بالصرة " التي يكلف أمين بيت المال بحملها في موسوم الحج مع أمير الركب الذي يترأس موكب الحج.

وقد كان فقراء المنطقتين يراسلون مُسبقاً الحكام في الجزائر ويطالبونهم بإدراجهم ضمن المستفيدين، ورغم ورود عبارة ضرورة "اقتصار الصدقات على الفقراء ولا مدخل للأغنياء فيها"، إلا أن قائمة المستفيدين شملت حتى الفئة الميسورة الحال مثل العلماء والمدرسين والقائمين على الشؤون الدينية في المنطقتين، حيث يتم ذكرهم عادة في بداية القائمة الخاصة بالمستفيدين، كما أن نصيبهم من تلك الصدقات كان يفوق بكثير نصيب فقراء المنطقة، وهو ما يجسد بجلاء البُعد السياسي للصُرة، والرابط الديني الذي يجمع بين الجزائر وبلاد الحجاز مما يترجم الأهمية الدينية لهذه المؤسسة.

ساهمت مؤسسة أوقاف الحرمين في تقديم إعانات لمؤسسات وقفية أخرى، ففي أوائل شهر رجب من سنة 1137هـ/مارس 1725م قام وكلاء الحرمين الشريفين تنفيذاً لأوامر الداي عبدي باشا بتقديم إعانة مالية لخوجة العيون من أجل تجديد ساقية عيون ماء حيدرة لقلة عائدات هذه الأخيرة، مع تعهد وكيل أوقاف الساقية بإرجاع المبلغ في حالة تحسن مداخيل الساقية. وزيادة على ذلك كانت أوقاف مكة والمدينة مصدراً لتنشيط التعليم من إبتدائه إلى عاليه.

إضافة إلى هذه المهام تولت مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين الإشراف على أربعة مساجد حنفية سنتعرض لها في هذا الفصل. يُعتبر مسجد حسين ميزومورطو من المساجد الكبيرة المعدة للخطبة، وقد تم تشيده من طرف الباشا الحاج حسين ميزومورطو سنة 1097هـ/1685-1686م هو مسجد للخطبة أسسه الداي عبدي باشا سنة 1138هـ/ 1725- 1726م بحومة قاع السور قرب دار الإنكشارية المقرئين، وفي سنة 1152هـ/1748-1749م بنى محمد بن باكير مدرسة ألحقها به يقع مسجد خضر باشا في سوق الخراطين وبُني من طرف خضر باشا سنة 1005هـ/ 1596-1597م على أنقاض مسجد صغير هو مسجد للخطبة بني من طرف الداي علي باشا نقسيس سنة 1164هـ/1750-1751م على أنقاض زاوية سيدي لكحل.

مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم

تحتل مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد مؤسسة فقراء الحرمين الشريفين، وتعود أولى عقود التحبيس الخاصة بالجامع الأعظم إلى سنة 947هـ/ 1540-1541م، وبذلك فإن هذه المؤسسة ظهرت في النصف الأول من القرن السادس عشر، وتميزت بكثرة مداخيلها السنوية حيث وصلت سنة حيث وصل دخلها السنوي عام 1830 إلى 43222.70 فرنك تدرها 1558وقفا مما جعلها تُؤمن أرباحا عالية ومردود وافراً رغم كثرة المصاريف المخصصة لصيانة المسجد والعقارات التابعة له وكذا شراء ما يحتاجه المسجد من حصائر وزيت ومختلف النفقات الأخرى خضعت مؤسسة الجامع الأعظم إلى نظام محكم حيث سُيرت من طرف مجموعة من الموظفين يتصدرهم المفتي المالكي كما تولى تسييره ثلاث وكلاء واحد منهم مكلف بتسيير أوقاف المسجد بشكل عام مع خضوعه المباشر لأوامر المفتي المالكي، الذي يعد الوكيل الرئيسي على هاته الوقفياتمن حيث المداخيل والمصاريف، والوكيل الثاني يتولى الإشراف على أوقاف المؤذنين. أما الوكيل الثالث، فهو مكلف بأوقاف الحزابين، وكل وكيل كان يمارس مهامه بشكل مستقل عن الآخر، كما وجد عدد

من الموظفين القائمين على الشؤون التعليمية والدينية وهم: 19 أستاذا و18 مؤذنا و8 حزابيين، أي الذين يتلون القرآن الكريم، والبعض الآخر كان مكلف بشؤون النظافة والصيانة هم: 8 يقومون تنظيف المسجد و3 آخرين مكلفين يتولون مهمة الجنازة بالمسجد وقد ساهمت فئات اجتماعية مختلفة في الوقف لصالح الجامع الأعظم من حضر وبرانية وعثمانيين سواء كانوا حكاما وموظفين أو جيش أو كراغلة.

مؤسسة سُبل الخيرات

تأسست مؤسسة سبل الخيرات سنة 999هـ/1584م من طرف شعبان خوجة، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث قيمة مدخولها السنوي بعد مؤسسة الحرمين الشريفين والجامع الأعظم. وقد ازدادت أهميتها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني فأصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين من حيث وفرة مداخيلها وكثرة أوقافها العائدة أساسًا إلى غنى الطائفة التركية وجماعة الكراغلة التي كانت توقف أملاكها لصالح المساجد الحنفية نظراً لإنتسابها إلى المذهب الحنفي.

تولى تسيير مؤسسة سبل الخيرات مجموعة من الموظفين على رأسهم الوكيل المختار من الجيش والعنصر التركي بوجه خاص، وقد أسندت إليه مهام متعددة منها: صيانة العقارات الموقوفة لصالح المؤسسة بترميمها وتجديدها وتبيضها وإصلاح كل ما تعطل منها، وشراء عقارات أخرى لاستغلالها لصالح أوقاف سُبل الخيرات، والحرص على التصرف في الأموال الموقوفة حسب ما اشترطه المُحبسون، ومن ذلك قيام السيد عمر خوجة وكيل سُبل الخيرات بشراء دار واقعة بحومة قاع السور من الحاج حسين بولكباشى بن محمد ناظر بيت المال، وبعد أن تقاضى البائع جميع حقوقه صرّح وكيل سُبل الخيرات أن المبلغ الذي دفعه كان من باقي المال الذي أودعه الحاج أحمد بن موسى في المؤسسة بعد أن أوصى باستغلاله في شراء أوقاف تُخصص غلتها لأربعة حزابين، اثنين منهم لقُراء الحزب بجامع السيدة في الصباح وأثناء العصر، ولحزّاب واحد بالجامع الجديد إضافة إلى حزّاب آخر بمسجد السوق الكبير المعروف بجامع القبايل.

ومن مهامه أيضا توفير المؤونة للموظفين بالمؤسسة، ودفع أجور العمال والقائمين على تسييرها إضافة إلى المساهمة في الصدقات المُخصصة لمدينة الجزائر. ولا يمكن للوكيل إضافة تغييرات لم يدرجها المُؤسس إلا إذا نص مضمون الوقفية على ذلك، كما يقوم بتنفيذ قرارات اجتماع المجلس العلمي أو القرارات المتوصل إليها على مستوى المحكمتين الحنفية والمالكية في القضايا التي تخص أوقاف مؤسسته.

وعموما فإن أهداف مؤسسة سبل الخيرات تمثلت في الاهتمام بالأوقاف الموجهة لأتباع المذهب الحنفي، كما كانت تُقدم إعانات للفقراء والمعوزين، وتكفلت بدفع مرتبات حوالي 88 طالبًا أو قارئًا ملحقين بالمساجد التي تحت إدارتها، والبالغ عددها إثنى عشرة مسجداً وهي، جامع القايد صفر، وجامع السيدة، وجامع الجديد وجامع المصلى وجامع شعبان خوجة، وجامع كتشاوة، وزاوية الشبارلية

والمسجد والمدرسة المُلحقين بها، وجامع دار القاضي وجامعا القصبة الداخلي والخارجي وجامع دار الإنكشارية القديمة وجامع القشاش.

الزوايا والأضرحة

توفرت مدينة الجزائر خلال العهد العثماني على عدد معتبر من الأضرحة وقد حظيت بوقفيات معتبرة، ولعل أشهرها ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي التي أصبحت مدينة الجزائر تُعرف باسمه "مدينة سيدي عبد الرحمن، وضريح سيدي والي داده وضريح سيدي أبي التقى، وضريح سيدي يحيى الطيار، زاوية القشاش ومن الزوايا نذكر زاوية الأشراف أو الشرفة الواقعة بسوق الجمعة التي قام الداي محمد بكطاش بتأسيسها للأشراف سنة 1121هـ/1709م.

وأيضا زاوية فقراء الأندلس المعروفة كذلك "زاوية أهل الأندلس"، و "زاوية الأندلسيين"، وقد تأسست في محرم من عام 1033هـ/ 1624م، على يد جماعة من الأندلسيين، حيث تم شراء دار تقع بحومة مسيد الدالية من طرف محمد بن محمد العبلي و إبراهيم بن محمد أبو الساهل بثمن قدره 2000 دينار في أواخر محرم سنة 1033هـ/1624م، تمت عملية الشراء باسم جماعة من الأندلسيين وهم المعلم موسى معلم العين، وأحمد خلاصة، و محمد الأنجدون، و يوسف عرف الدوند الثغري، و محمد السيمح بن أحمد، و علي بن عمر الصبان، و محمد بن محمد العادل و يحي الخياط. بعدها قاموا بهدم الدار و ببناء مكانها زاوية تحتوي على مدرسة لتعليم القرآن، و العلوم الأخرى، ومسجد للصلاة وحبسوها على جماعة الأندلس ومنذ ذلك التاريخ أصبحت تعرف "بزاوية أهل الأندلس" وخصصت لها وقفيات عديدة .

الثكنات

بلغ عددها ثمانية وهي ثكنة الخراطين المنقسمة لبنايتين ثكنة صالح باشا وثكنة علي باشا، والثكنة القديمة، والثكنة الجديدة، وثكنة أوسطى موسى، وثكنة الدروج، وثكنة باب الجزيرة، وثكنة المقرئيين، اضافة إلى مختلف الأبراج والحصون، وقد خصصت وقفيات عديدة لهذه المراكز العسكرية سهام فيها بشكل خاص الحكام والجيش والكراغلة أي العنصر العثماني بشكل خاص. كما وجدت وقفيات لمرافق أخرى كالعيون والسواقي والأبار.

الفئات المساهمة في الوقف

ساهمت مختلف الفئات الاجتماعية في الوقف من حضر وبرانية وكراغلة وحكام و موظفين ساميين وجيش بمختلف رتبه العسكرية. ومن الواقفين نذكر الداي محمد التريكي والداي عمر باشا والداي مصطفى باشا والداي حسين لصالح فقراء الحرمين الشريفين والثكنات وسبل الخيرات. وأيضا وقفيات أغوات الصبايحية منهم يحيى أغا لصالح العيون والسواقي وثكنة الخراطين. ومن البايات نجد صالح باي حيث بنى مسجد سيدي الكتاني سنة 1190هـ/ 1776م ومدرسة ملحقة به، ومدرسة سيدي لخضر سنة 1193هـ/1779م وخصهم بعدة وقفيات كما عمل على تنظيم الأوقاف ووضع سجلا جامعًا لأملاك المساجد بالمدينة، وسجلات أخرى صغيرة بلغت أو فاقت المائة سجل تخص كل منها مسجد أو جامع أو زاوية. وفي بايلك الغرب نجد الباي محمد الكبير الذي مثل عهده ذروة الازدهار و تقدم بايلك الغرب في العهد العثماني، و القرن الثامن عشر خاصة. حيث قام بإنجازات عمرانية هامة لتدعيم و تنشيط الحياة الثقافية فألحق بها أحباسا هامة، حيث حبس على المسجد الكبير خزانة كتب و بنى لها بيتا جعل منه مكتبة تابعة للمسجد و المدرسة المحمدية، كما حبس على هذه المؤسسات الحمام والفندق الواقع بالسوق القديمة، والمخبزة الواقعة بنفس السوق لتلبية احتياجات موظفي هذه المنشآت، إضافة إلى كل هذه الأوقاف أوقف حدائق و بساتين لصالحها.

كما تفيض الوثائق الوقفية بمعطيات عن إسهام النساء بمختلف انتمائهن الاجتماعية في الوقف لصالح الحرمين والمساجد والزوايا. ومن الواقفات نذكر فاطمة بنت علي بجين " بتشين، وعزيزة بنت سعيد قدورة أمينة بنت المرحوم السيد أحمد الشريف: وهي زوجة الحاج حسين باشا ميزومورطو، عويشة بنت حمادوش ومن الأندلسيات نذكر دادم بنت السيد عبد الرحمان بوضربة، قمورة بنت مصطفى بن الطبال. ومن نساء وبنات الحرفيين نذكر فاطمة زوجة محمد الحلاوي الجيار، وعزيزة بنت الخياط، عائشة بنت أمين الحفافين، آسيا بنت علي الحرار، آمنة بنت الحاج علي السمار. ومن المساهمات أيضا المعتقات منهن الحاجة فاطمة معتقة الحاج علي، مباركة معتقة الحاج علي.

طبيعة العقارات الموقوفة

أما عن طبيعة أو نوع الأملاك الموقوفة ، فكانت عبارة عن دور، ودويرات، حوانيت وعلويات واسطبلات إضافة إلى الحمامات و المخابز أراضي، و بساتين وجنان وجنات ورقايع وأحواش وأغراس وغيرها. تواجدت في مدينة الجزائر وفحوصها وأوطانها وكذلك في حواضر البايلك الثلاثة وأريافها.

خلاصة

مهما كانت الأغراض الخفية للمحبسين من الحيلولة دون تقسيم الملك ومنع مصادرته و تغريمه فإن ذلك لا يقلل من الوازع الديني والرغبة في فعل الخير ونيل الأجر وكانت عائدات الأوقاف تصرف في دفع رواتب الموظفين في المساجد من أئمة وخطباء وقُراء وحزابين ومدرسين وأئمة، وأيضا المكلفين بالنظافة والصيانة في هذه المنشآت من فراشين وحصارين وغيرهم. واستفاد من بعضها حتى العلماء مثلما هو الحال لوقفيات الباي محمد الكبير وهذا تشجيعا منه للحركة العلمية و الثقافية على حد السواء.

كما تنفق على اصلاح العيون وصيانة قنوات المياه. كما وفرت مناصب شغل لموظفو المؤسسات الوقفية وأيضا للفئات التي المستغلة للعقارات الموقوفة عن طريق الكراء حيث لجأ وكلاء المؤسسات الوقفية لكراء الأملاك الموقوفة لعدة فئات منهم اليهود، والحضر والحرفيين وغيرهم.

وقد أظهرت المشاركة في الوقف روح التضامن والتكافل بين مختلف فئات المجتمع الجزائر مما ساهم في توفير مناصب شغل، والتخفيف من معاناة الفئات المعوزة، وكذا استمرار المؤسسات الدينية في أداء وظيفتها الدينية خاصة وأن السلطة لم تكن توفر ميزانية لتلك المؤسسات.